

دور دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع في ترشيد الإنفاق الاستثماري

– دراسة عينة من المشاريع الاقتصادية الوطنية

الدكتور زبير محمد

أستاذ محاضر

جامعة خميس مليانة

مقدمة

تعتبر قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية من ابرز القضايا التي تواجهها، لذلك أصبحت هذه الدول تسعى جاهدة لتحقيق التقدم والرفي من خلال حسن استخدام مواردها الاقتصادية نظرا لمحدودية مواردها مقارنة مع حاجات أفرادها اللامحدودة والمتجددة.

إن تنمية اقتصاد أي بلد يقوم في احد أهم جوانبه على المشاريع الاستثمارية، باعتبارها الركيزة الأساسية في البنية الاقتصادية والمحور الرئيسي في المسيرة التنموية، كون الاستثمار هو المقوم الأساسي لنموذج النمو الاقتصادي والاجتماعي لأي بلد.

فالمشروع الاستثماري يتطلب عملية تخصيص حجم معين من الموارد المالية غالبا ما تكون قيمتها كبيرة، وموارد مادية، وبشرية مؤهلة، والتي تشكل موضوعا يتطلب العقلانية والرشادة. هذه الأخيرة تكون بغية تحقيق الاستخدام الأمثل والتوزيع المناسب والعادل للموارد الاقتصادية المتاحة بين الاستخدامات المختلفة، وذلك بناء على أسس ودراسات ومعايير معينة تساهم بشكل كبير في اتخاذ القرار الاستثماري المناسب، الذي يؤدي إلى ترشيد الإنفاق الاستثماري وتحقيق المنفعة.

فمجموعة الدراسات المرتبطة بالمشروع الاستثماري أطلق عليها مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية، والتي أصبحت في الوقت الحالي إحدى فروع المعرفة الحديثة في مجال العلوم الاقتصادية، نظرا للأهمية الكبيرة التي تكتسبها في المفاضلة واختيار أنجع المشاريع الاستثمارية التي تحقق أكبر العوائد والمنافع، وبالتالي فهي تساهم بشكل كبير في تجنب الخسائر المحتملة للمشاريع.

فقد أثبتت التجارب غير الناجحة في مجال الاستثمار في العديد من المرات إلى فشل عدد كبير من المشاريع الاستثمارية الوطنية، حيث تشير الإحصائيات إلى أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المفلسة سنة 2012 قد

بلغ 5876 مؤسسة، ونحو 3962 مؤسسة وسنة 2013 ، وهذا راجع في احد أهم أسبابه إلى غياب دراسة جدوى حقيقية، بالإضافة إلى إنشاء العديد من المشاريع الغير مجدية التي كانت سبب في هدر وضياع موارد مالية كبيرة كان من الأجدر استثمارها في مشاريع أخرى أكثر منفعة وأهمية.

و من اجل دراسة و تحليل هذا البحث قمنا بطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية في ترشيد الإنفاق الاستثماري؟

وللإجابة على الإشكالية، قمنا بتقسيم هذا البحث إلى جزء نظري وآخر ميداني على النحو التالي:

أولاً: الإطار المفاهيمي لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية

باعتبار أن المشروع الاستثماري هو اللبنة الأساسية التي يبنى عليها اقتصاد أي بلد كان، والمكون الرئيسي من مكونات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ظهرت ضرورة القيام بدراسة وتقييم ثم اختيار المشاريع الناجحة التي تساهم في عملية التنمية والتقدم الاقتصادي وتحقيق الرشادة والعقلانية.

1-المشاريع الاستثمارية

كانت ولا تزال المشاريع الاستثمارية بمختلف أنواعها وأحجامها تشكل حافز وفرص هامة للمؤسسات والأفراد على حد سواء، وذلك نظرا للمنافع والعوائد التي يمكن أن تعود على هؤلاء المستثمرين.

أ- مفهوم المشروع الاستثماري

لقد تعددت الآراء فيما يتعمق بتحديد معنى ومفهوم المشروع الاستثماري، فمعظم الاقتصاديين الذين تناولوا هذا الموضوع يركزون على مفهوم الاستثمار دون ذكر المشروع الاستثماري، وهذا نظرا للتداخل الكبير بين المصطلحين، إلا أن الفرق بينهما يرتبط بالجانب الزمني، باعتبار أن المشروع يسبق العملية الاستثمارية، كونه يتعلق بالأفكار التي على أساسها يقام المشروع الاستثماري. وفيما يلي شرح موجز لهذه المصطلحات:

يعني المشروع (Projet) "وحدة استثمارية مقترحة يمكن تمييزها فنيا وتجاريا واقتصاديا عن باقي الاستثمارات، وبذلك فتحديد المشروع أو تمييزه يعني دراسته وتحليله وتقييمه، ولذلك فمن الضروري أن يكون مميزا

حتى يمكن عمل الحسابات اللازمة واختياره أو رفضه أو تعديله".¹ فالمشروع يبدأ كفكرة، ثم ينتهي بتشغيله، ومن ثم فهو عملية متكاملة تتم خلال عدة مراحل متتابعة، تتضمن كل مرحلة سلسلة من الإجراءات المتداخلة والمتراطة، التي تؤول في النهاية تحويل فكرة المشروع إلى مشروع قائم بذاته.²

أما مصطلح الاستثمار فهو يشير إلى "إحلال قيمة مالية أكيدة ومتاحة حاضرا، مقابل توقع الحصول على مداخيل مالية مستقبلا، أو بمعنى آخر تفضيل الاستهلاك المستقبلي عن الاستهلاك الآني أو الحاضر الذي يتم التخلي عنه".³

في حين يشير مفهوم المشروع الاستثماري إلى "اقتراح خاص باستثمار يهدف إلى إنشاء أو توسيع أو تطوير بعض التسهيلات بهدف زيادة إنتاج السلع أو الخدمات في مجتمع خلال فترة زمنية معينة، وانه وفي أغراض التقييم يعتبر المشروع وحدة استثمارية يمكن تمييزها فنيا وتجاريا واقتصاديا عن باقي الاستثمارات، ويمكن للمشروع أو الاقتراح الاستثماري أن يأخذ عدة أشكال، وتلتزم إمكانية تقييمه في ظل هذه المشاكل".⁴

وفي نفس السياق يعرفه البنك الدولي على انه "حزمة أنشطة الاستثمار والإجراءات المؤسسية والإجراءات الأخرى التي تستهدف جميعها تحقيق هدف تنموي معين خلال فترة زمنية محددة".⁵ فهو عبارة عن كيان تنظيمي مستقل يديره منظم أو أكثر يقوم بدمج ومزج عناصر الإنتاج المتاحة بنسب معينة وبأسلوب معين، بهدف إنتاج سلعة أو خدمة تطرح في السوق لإشباع حاجات خاصة أو عامة خلال فترة زمنية معينة.⁶

فهو بذلك يعبر عن جملة الأنشطة والأعمال المتكاملة ذات الطابع الاستثماري، والتي تكون محددة (لها بدايات ونهايات) قصد إنجازها خلال فترة زمنية معينة، باستخدام مختلف الموارد اللازمة لذلك، بغرض إنتاج منتج أو تقديم خدمة، لإشباع حاجات ورغبات معينة، لتحقيق منافع وعوائد مستقبلية.

¹ مصطفى كمال السيد طابيل، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، مطابع غباشي طنطا، الإسكندرية، 2006، ص 102.

² عبد القادر بابا، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات مع تمارين محلولة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 83.

³ Gvedj Norbert, finance d'entreprise : les règles du jeu, les éditions d'organisations, Paris, 1997, p 273.

⁴ بهاء الدين أمين، دراسة الجدوى الاقتصادية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 11.

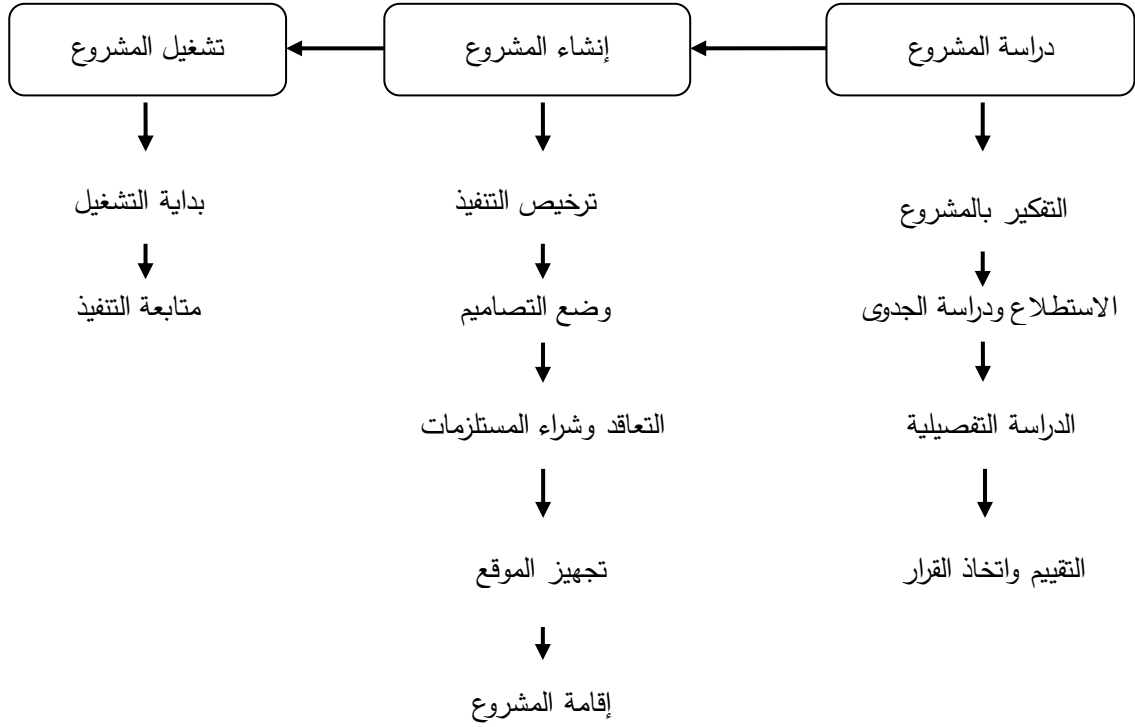
⁵ إبراهيم عبد الرحيم محمد، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم أصول المشاريع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص 10.

⁶ اوسرير منور وبن حاج جيلالي مغراوة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، العدد 07،

ب- دورة حياة المشروع

يمر المشروع الاستثماري بعدة مراحل وذلك منذ ظهور فكرة المشروع إلى غاية تجسيده على ارض الواقع، هذه المراحل يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): دورة حياة المشروع الاستثماري



المصدر: طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري، عمان، 2008، ص 41.

2-دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية

يعتبر قرار الاستثمار من أهم القرارات الاقتصادية وأخطرها، وذلك لارتباطه بالعديد من المتغيرات الاقتصادية الصعب التنبؤ باتجاهها، لذا تظهر ضرورة قيام المستثمر بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع حتى يتسنى له اختيار أفضلها والحد من المخاطر والخسائر المحتملة لها.

أ- مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية

نظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسبها موضوع دراسة الجدوى الاقتصادية، فقد عمد عديد الباحثين إلى تقديم مجموعة من التعاريف التي يمكن الاقتصار على أهمها على النحو التالي:

- أنها مجموعة من الدراسات والأبحاث التي تسعى لتحديد مدى صلاحية المشروع أو المشاريع الاستثمارية من الجوانب السوقية والفنية والتمويلية والتسويقية والاقتصادية وغيرها من الجوانب، وذلك من أجل الاختيار الصحيح من بين تلك المشاريع المطروحة للاستثمار، والتي تحقق أعلى منفعة ممكنة، فهي تسعى لتحديد ملائمة المشروع الاستثماري المنوي إقامته وذلك تمهيدا لاتخاذ القرار المناسب من ناحية إقامته في حال نجاح الدراسة التي تتم عليه أو التخلي عنه في حال فشل تلك الدراسة.⁷
 - وتعرف منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة دراسة الجدوى بأنها تلك الدراسة التي تحدد الطاقة الإنتاجية للمشروع في موقع مختار باستخدام طريقة فنية محددة للإنتاج، ملائمة للمواد الخام، وبتكاليف استثمارية وتشغيلية مقرر، وبإيرادات متوقعة تحقق عائدا محددًا على الاستثمار.⁸
- فهي بذلك تشير إلى مجموعة الدراسات المتكاملة والمتراطة التي تهدف إلى بيان مدى قدرة نجاح المشروع من فشله، هذه الدراسات تتمثل في كل من الدراسة القانونية، والتسويقية، والفنية، والمالية.

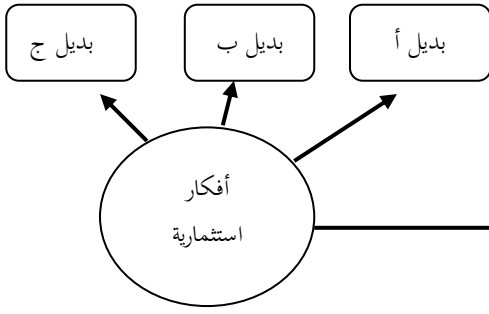
ب- مراحل دراسة جدوى المشاريع

تعتبر دراسة الجدوى الاقتصادية إحدى أهم مراحل دورة حياة المشروع الاستثماري، وعنصر رئيسي من عناصر إدارة وتسيير المشروع، كما أنها هي الأخرى تمر بمجموعة من المراحل التي يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02): مراحل دراسة جدوى المشاريع

⁷ نمر داود نعيم، دراسة الجدوى الاقتصادية، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 21

⁸ شقير نوري موسى واسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة، عمان، 2009، ص 22.



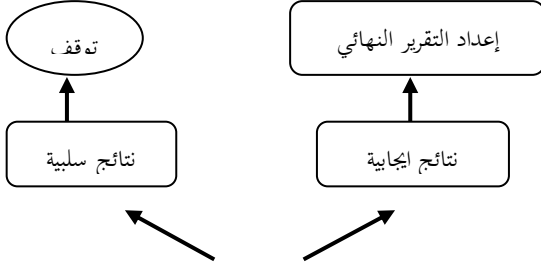
إقرار احد البدائل

الدراسة الاستطلاعية:

هل هناك مكانا خاليا في السوق الحالية

لا

نعم



الدراسة المالية والاقتصادية:

- إعداد الجداول المالية المطلوبة.
- حجم الاستثمارات.
- طريقة التمويل ومخاطرها.
- تحديد الربحية التجارية.

الدراسة التسويقية:

- توصيف السلعة.
- تقديرات الطلب.
- تقديرات العرض.
- الأسعار ومرونتها.

توقف

نتائج إيجابية

نتائج سلبية

نتائج إيجابية

نتائج سلبية

توقف

الدراسة الفنية:

- تصميم المنتج.
- أساليب الإنتاج.
- حجم ونوع العمالة.
- مستلزمات الإنتاج ومصادرها.
- التكاليف الاستثمارية.
- الطاقة الإنتاجية.

المصدر: عبد القادر بابا، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان،

2014، ص 85.

ثانيا: حالات عملية لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية

نظرا للأهمية الاقتصادية والاجتماعية البالغة التي تكتسبها المشاريع الاستثمارية من جهة، والموارد المالية الكبيرة التي تتحملها من جهة أخرى، ارتأينا الوقوف على نموذجين من المشاريع الاستثمارية التي تبنت عملية دراسة الجدوى، للوقوف على مدى قدرة كل مشروع على التجسيد والنجاح.

1- حالة مشروع سوق الخضر والفواكه بعين الدفلى

يعتبر مشروع سوق الجملة للخضر والفواكه بعين الدفلى مشروع مهم بالنسبة للمؤسسة العمومية الاقتصادية لانجاز وتسيير أسواق الجملة (MAGROS)، إذ يساهم في تجميع المنتجات الفلاحية بمختلف أشكالها وأنواعها، ومن ثم إعادة توزيعها على التجار. فهو يمثل همزة وصل بين تجار وفلاحي الولاية والولايات المجاورة. كما يعتبر من بين اكبر المشاريع التي ستعرفها الولاية بتكلفة تقدر بـ 9.6 مليار دج، الأمر الذي استوجب القيام بدراسة جدوى هذا مشروع من طرف نفس المؤسسة (MAGROS) كما يلي:

أ- دراسة الجدوى التسويقية

تتم دراسة الجدوى التسويقية بجانبين أساسيين من جوانب السوق، ألا وهما الطلب والعرض، حيث يرتبط الطلب على مشروع سوق الجملة محل الدراسة بحجم الإنتاج السنوي المستقبلي من الخضر والفواكه بإقليم الولاية، والذي يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تقدير تطور كمية إنتاج بعض الخضر والفواكه في ولاية عين الدفلى و: طن

المنتج	التقديرات						
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
البطاطا	73163 09	75000 00	75250 00	770000 0	810000 0	828000 0	880000 0
الطماط م	19271 0	20890 0	23387 4	252661	282457	305615	339659

111304	107749	105868	102675	10033	99078	99067	البقول
26	26	67	20	82	51	77	
50249	47141	45316	43423	41019	39502	38973	الكروم
269035	265718	261701	259226	25580	25215	25144	الحمضيات
				4	0	0	

المصدر: بالاعتماد على وثائق مديرية الفلاحة لولاية عين الدفلى

أما فيما يتعلق بالعرض فهو يتحدد من خلال المساحة المخصصة للتجارة داخل هذا السوق، والتي تقدر بنحو 03 هكتار من المساحة الاجمالية للسوق والمقدرة بـ 12 هكتار، منها 02 هكتار تخص الفضاءات (المربعات) التجارية المغطاة، وباقي المساحة غير مغطاة مخصصة للتجارة عبر العربات التجارية بمختلف أصنافها. هذه الفضاءات التجارية ستسمح بعرض ما يقارب 4.5 طن/المتر المربع في السنة، وبنقل 1500 طن إلى 1700 طن من الخضر والفواكه في اليوم، أي ما يعادل من 480000 طن إلى 540000 طن من السلع في السنة، وهذا ما يعادل حوالي 43% من حجم إنتاج إقليم (عين الدفلى، البلدية، تيبازة، المدية، الشلف، تسمسليت).

ب- دراسة الجدوى الفنية للمشروع

تم اختيار موقع استراتيجي لهذا المشروع كونه يقع ببلدية بورايد بولاية عين الدفلى، باعتبار هذه المنطقة فلاحية بامتياز، وهو محاد للطريق السيار شرق-غرب، وهذا ما يسهل التنقل إليه، كما أن له ثلاث مداخل، مع إمكانية ربطه بالطريق الوطني رقم 03، والطريق الولائي.

وتسمح تهيئة المساحة الإجمالية المقدرة بـ 12 هكتار بتحويل 480000 طن إلى 540000 طن من السلع في السنة، والتي تستوجب توفر حوالي 4000 ناقلة من مختلف الأحجام، وهذا ما يمثل طاقة الاستيعاب القصوى لهذا المشروع، والذي تستلزم بدورها توفر يد عاملة يقدر حجمها بـ 2400 عامل.

كما تم تقدير التكلفة الإجمالية للمشروع (التكاليف الاستثمارية) بحوالي 9.6 مليار دج، حيث ترتبط أكبر نسبة منها لتمويل البنية التحتية للمشروع بنسبة 94.92%، مع الإشارة إلى أن عمر المشروع يقدر بـ 25 سنة.

ج- دراسة الجدوى المالية للمشروع

تتعلق دراسة الجدوى المالية لهذا المشروع بتقدير حجم الإيرادات والتكاليف المتوقع تحقيقها خلال سنوات عمر هذا المشروع، والتي على أساسها يتم حساب التدفقات النقدية السنوية الصافية (CFN) كما هو موضح في الجدول أدناه خلال السبع سنوات الأولى فقط، وذلك نظرا لعدم توفر المعلومات:

الجدول رقم (02): جدول التدفقات النقدية للمشروع على مدى سبع سنوات الوحدة: 10³

السنوات	1	2	3	4	5	6	7
رقم الأعمال	6380000	6380000	6380000	6380000	6380000	6380000	6380000
التكاليف	64134	66728	70180	75208	78348	88219	468
الاهتلاك	121944	121944	121944	121944	121944	121944	944
النتيجة الإجمالية	6193913	6191328	6187876	6182848	6179708	6169837	588
الضرائب	1548478.2	1547832	1546969	1545622	1544927	1542459.2	397
النتيجة الصافية	464543.8	4643496	4640907	4637136	4634781	4627377.8	191
CFN	4767378.8	4765440	4762851	4759080	4756725	4749321.8	135

المصدر: بالاعتماد على وثائق مؤسسة ماقروس (MAGROS)

د- معايير تقييم المشروع

يهدف مشروع سوق الجملة للخضر والفواكه إلى دعم النشاط الفلاحي للولاية والولايات المجاورة لها، وكأداة مساعدة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، فإنه ارتكز على معايير ذات بعد قومي، إلا أنه أولى أهمية كبيرة للربحية التجارية للمشروع، ما جعله يوازن بين الربحية التجارية والربحية القومية.

❖ تقييم المشروع على أساس معايير الربحية التجارية

نظرا لوجود العديد من معايير الربحية التجارية سيتم الاقتصار على أهمها، والمتمثلة في كل من معيار فترة

الاسترداد ومعياري صافي القيمة الحالية.

- معيار فترة الاسترداد

تعرف فترة الاسترداد على أنها طول الوقت المطلوب لاسترداد الأموال التي يتم استثمارها في المشروع الاستثماري.⁹ أي أنها تشير إلى المدة التي تتساوى خلالها التكاليف الاستثمارية مع التدفقات النقدية السنوية الصافية للمشروع. فحسب تقديرات هذا المشروع والمبنية على أساس الطاقة القصوى فإن فترة استرجاع التكاليف الاستثمارية والمقدرة بـ 9.6 مليار دج ستكون في أقل من 03 سنوات باعتبار أن مجموع التدفقات النقدية السنوية الصافية (CFN) للمشروع خلال الثلاث سنوات الأولى يتجاوز عتبة 9.6 مليار دج، أي أن هذا المشروع له قدرة كبيرة على استرجاع تكاليفه الاستثمارية، وهذا مؤشر جد ايجابي لقبول المشروع ونجاحه.

- معيار صافي القيمة الحالية (VAN)

إن معيار صافي القيمة الحالية لأي اقتراح أو بديل استثماري يشير إلى الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة.¹⁰ وهو يحسب من خلال العلاقة التالية:

القيمة الحالية الصافية (VAN) = مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية السنوية الصافية (CFN) - مجموع القيم الحالية للتكاليف الاستثمارية (I_0)، والتي يمكن ترجمتها إلى صيغة رياضية على النحو التالي:

$$VAN = \sum_{i=1}^n \frac{CFN}{(1+i)^n} - I_0$$

حيث أن:

n : العمر الافتراضي للمشروع. وهو يقدر بـ 25 سنة، إلا أننا سنقتصر على 07 سنوات فقط.

i : يشير على معدل الخصم أو معدل الفائدة السائد في السوق، والذي هو في الغالب 08%.

I_0 : يشير إلى التكاليف الاستثمارية الأولية، والمقدرة في المشروع قيد الدراسة بـ 2.6 مليار دج.

وبتطبيق العلاقة على المشروع محل الدراسة نجد قيمة صافي القيمة الحالية للمشروع:

⁹ محمد محمود العجلوني وسعيد سامي الحلاق، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار اليازوري، عمان، 2010، ص 285.

¹⁰ عبد الرحمان شاكرا الجبوري، إدارة المشاريع، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 30.

$$\begin{aligned} \text{VAN} = & 4767378.8 (1.08)^{-1} + 4765440 (1.08)^{-2} + 4762851 (1.08)^{-3} \\ & + 4759080 (1.08)^{-4} + 4756725 (1.08)^{-5} + 4749321.8 (1.08)^{-6} + \\ & 4749135 (1.08)^{-7} - 9600000 = 15178350.5 \end{aligned}$$

أي أن هذا المشروع الاستثماري خلال سبع سنوات فقط من تشغيله سيحقق أرباح صافية تقدر قيمتها بأكثر من 15 مليار دينار، وهذا يعتبر مؤشر جد إيجابي حول ربحية ونجاح هذا المشروع تجارياً.

❖ **تقييم المشروع على أساس معايير الربحية القومية (الاجتماعية):** والتي تشمل المعايير التالية:

- معيار القدرة على المنافسة الدولية

إنشاء مشروع سوق الجملة للخضر والفواكه ذو بعد جهوي يسمح بتخفيض تكاليف النقل بالنسبة للفلاحين والتجار، كما أن هذا الإقليم يعتبر أكبر إقليم فلاحى عبر الوطن، حيث يعرف إنتاجية مستمرة ومتزايدة من حيث المنتجات الفلاحية وتنوعها، هذا ما يسمح بتشجيع الفلاحين الحاليين على زيادة الإنتاج ويسهم في ظهور فلاحين جدد، الامر الذي يؤدي بدوره إلى خفض كمية الواردات من المنتجات الفلاحية والغذائية، ومنه تقليل التبعية في هذا المجال.

- معيار الدخل والتوظيف

يضمن هذا المشروع تشغيل أكثر من 3000 عامل في السنة وأكثر من 7000 متدخل يوميا، ما يعني تحسين دخل ومعيشة أكثر من 7000 أسرة بالإضافة إلى ما يتيح من تحقيق عمالة أخرى عن طريق المشاريع المرتبطة به.

- معيار البيئة

تم تخصيص مساحة خضراء تقدر بحوالي 0.6 هكتار، أي ما يعادل 05% من المساحة الإجمالية للمشروع، بالإضافة إلى إنشاء مركز لجمع النفايات وإعادة رسكلتها، وإعادة معالجة النفايات القابلة للاسترجاع، والجزء المتبقي منها يوجه إلى مركز الردم التقني الذي يبعد عن السوق بحوالي 03 كلم فقط.

2- حالة مشروع إنشاء مصنع الاسمنت بالجلفة

مؤسسة اسيك الجزائر للاسمنت هي إحدى فروع مجموعة اسيك القابضة، هذه المجموعة تعتبر إحدى الشركات المصرية الرائدة في مجال الاسمنت، الهندسة والإنشاء، وتمتد أنشطتها في اغلب أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

فقد ارتأت مؤسسة اسيك الجزائر للاسمنت (مؤسسة مختلطة بين مجموعة اسيك القابضة والحكومة الجزائرية) بانجاز مشروع مصنع للاسمنت بجنوب ولاية الجلفة (دائرة عين الابل)، نظرا لوفرة المنطقة بالمادة الأولية، حيث يتربع المشروع على مساحة قدرها حوالي مليون متر مربع، كما يبلغ طول المحاجر حوالي 14 كلم، بالإضافة إلى قربه من الطريق الوطني رقم 46. وفيما يلي مضمون دراسة الجدوى التي قامت بها المؤسسة قبل البدء في تجسيد مشروعها الذي لم يرى النور لحد الساعة:

أ- دراسة الجدوى التسويقية

يعرف الطلب على منتج الاسمنت في السوق الجزائرية ارتفاعا متزايدا، خاصة في السنوات الأخيرة، نظرا لارتباطه المباشر بانجاز العديد من المشاريع الوطنية على غرار الطريق السيار شرق-غرب، والمشاريع السكنية والبنى التحتية وغيرها.

في يحين سيساهم هذا المشروع بعرض ما يقارب 9000 طن يوميا، أي ما يعادل 180000 كيس فئة 50 كلف يوميا، بسعر 350 دج، حيث لن تطرح مشاكل التسويق بالنسبة لهذا المنتج.

كما تتبنى المؤسسة إستراتيجية التركيز على منطقة الجنوب والهضاب العليا، وإستراتيجية التميز من خلال جودة منتجاتها، وإستراتيجية السيطرة عن طريق التكلفة نظرا لانخفاض تكاليفها مقارنة مع باقي المؤسسات المنافسة وهذا ما يمنحها ميزة أساسية للنجاح والتفوق.

ب- دراسة الجدوى الفنية

تقدر فترة إنشاء هذا المشروع بأربعة سنوات (2011-2014)، كما أن العمر الإنتاجي لهذا المشروع يقدر بـ 15 سنة (2015-2029).

تبلغ الطاقة الإنتاجية القصوى لهذا المشروع حوالي 03 ملايين طن سنويا، وهو ما يعادل 60 مليون كيس سنويا من فئة 50 كغ، وهي تستدعي توفير حوالي 1500 عامل، منها 600 عمالة تقنية.

في حين تقدر التكاليف الاستثمارية لهذا المشروع بحوالي 70 مليار دينار جزائري، وهو مبلغ ضخم نظرا لطبيعة نشاط هذا المشروع، حيث تمثل المعدات والآلات نسبة معتبرة منها.

ج- دراسة الجدوى المالية

يوضح الجدول التالي عملية تقدير وحساب التدفقات النقدية السنوية الصافية للمشروع، بالنظر إلى حجم الإيرادات وتكاليف التشغيل المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي للمشروع على النحو التالي:

الوحدة: مليون دج

الجدول رقم (03): جدول التدفقات النقدية السنوية للمشروع

السنة	الإيرادات	تكاليف التشغيل	الاهتلاك	النتيجة الإجمالية	الضرائب	النتيجة الصافية	صافي التدفق CFN
2015	18056.9	5100	4710	8246.9	1401.9	6845	11555
2016	18476.9	5100	4710	8666.9	1473.3	7193.5	11903.5
2017	18896.8	5100	4710	9086.8	1544.8	7542	12250
2018	19316.7	5100	4710	9506.7	1616.1	7890.6	12600.6
2019	19736.7	5100	4710	9926.7	1687.5	8239.2	12949.2
2020	20156.6	5100	4710	10346.6	1758.9	8587.7	13297.7
2021	20576.5	5100	4710	10766.5	1830.3	8936.2	13646.2
2022	20996.5	5100	4710	11186.5	1901.7	9284.7	13994.7
2023	20996.5	5100	4710	11186.5	1901.7	9284.7	13994.7
2024	20576.5	5100	4710	10766.5	1830.3	8936.2	13646.2
2025	20156.6	5100	4710	10346.6	1758.9	8587.7	13297.7
2026	19736.7	5100	4710	9926.7	1687.5	8239.2	12949.2
2027	19316.7	5100	4710	9506.7	1616.1	7890.6	12600.6
2028	18896.8	5100	4710	9086.8	1544.8	7542	12250
2029	18476.9	5100	4710	8666.9	1473.3	7193.5	11903.5

المصدر: بالاعتماد على وثائق مؤسسة اسيك الجزائر للاسمنت

د- معايير تقييم المشروع

للقوف على مدى نجاح وجدوى هذا المشروع الاستثماري الضخم، تم الاعتماد في عملية التقييم على

مجموعة من المعايير والمؤشرات التي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين أساسيتين هما:

❖ تقييم المشروع على أساس معايير الربحية التجارية: والتي تشمل المعايير التالية:

- معيار فترة الاسترداد

تقدر الفترة التي يمكن لهذا المشروع باسترجاع تكاليفه الاستثمارية بأقل من ستة سنوات، كون التكلفة الاستثمارية للمشروع تقدر بحوالي 70 مليار دج، ومجموع التدفقات النقدية السنوية الصافية لغاية السنة السادسة من النشاط يقدر بـ 74.5 مليار دج. وهذا مؤشر ايجابي، كون العمر الافتراضي للمشروع يقدر بـ 15 سنة. أي أن المشروع يمكنه استرداد تكاليفه الاستثمارية بسرعة، وإعادة استثمارها في تطوير المشروع أو استثمارها في مشاريع أخرى.

- معيار صافي القيمة الحالية (VAN)

بتطبيق علاقة صافي القيمة الحالية (VAN)، وفي ظل معدل خصم يقدر بـ 08%، وعمر إنتاجي يقدر بـ 15 سنة، وبالاعتماد على التدفقات النقدية (CFN) الموضحة في الجدول رقم (03) نجد أن قيمة صافي القيمة الحالية (VAN) لهذا المشروع تقدر بـ 39.6 مليار دج. وهذا مؤشر جد ايجابي على ربحية ونجاح المشروع.

❖ تقييم المشروع على أساس معايير الربحية القومية (الاجتماعية): والتي تشمل المعايير التالية:

- معيار القيمة المضافة للمشروع

القيمة المضافة الصافية = الأجور + المرتبات + الربح + الضرائب + الفائدة + الإيجار. ويسمى الربح + الضرائب + الفائدة + الإيجار بالفائض الاجتماعي.¹¹

فمشروع مؤسسة اسيك الجزائر للاسمنت مشروع استثمار حقيقي له قدرة كبيرة على خلق قيمة مضافة، بتزويد السوق المحلية بمنتج الاسمنت، كما انه يساهم أيضا في مكونات القيمة المضافة الصافية سواءا تعلق الأمر بالأجور والمرتبات (توظيف 1500 عامل دائم)، أو الأرباح والضرائب التي يحققها المشروع والموضحة من خلال الجدول رقم (03)، أو حتى بالنسبة لفوائد القروض التي تستفيد منها الهيئات المالية كالبنوك.

- معيار الدخل والتوظيف

¹¹ احمد عبد السميع علام، دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية وتقييم المشروعات، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008، ص

يساهم هذا المشروع في توظيف ما يقارب 3000 عامل خلال فترة الإنشاء والمقدرة بـ 04 سنوات، 1500 عامل وموظف دائم أثناء فترة تشغيل المصنع، بالإضافة إلى العمالة التي تظهر من خلال الأنشطة المرتبطة بالمشروع كالنقل بمختلف أشكاله، محلات تجارية، خدمات... الخ.

- اثر المشروع على ميزان المدفوعات

يساهم مشروع مصنع الاسمنت بالجلفة مساهمة كبيرة في تخفيض فاتورة واردات مادة الاسمنت، ومنه تحسين وضع ميزان المدفوعات، باعتبار انه سيغطي نسبة كبيرة من الطلب على هذه المادة محليا.

- الآثار الاجتماعية للمشروع

تتعدى المساهمة القومية الاقتصادية لهذا المشروع، إلى مساهمة أخرى اجتماعية يمكن حصرها في النقاط

التالية:

- للمشروع اثر على عدالة توزيع الدخل على مختلف طبقات المجتمع، خاصة ذات الدخل المحدود
- يساهم المشروع في تحقيق التنمية المحلية المتوازن بين مختلف الأقاليم الوطنية، خاصة وان منطقة الجلفة تفتقر إلى وجود مؤسسات اقتصادية كبيرة، والاستفادة من نقل التكنولوجيا الحديثة.
- للمشروع دور كبير في تطوير وترقية البيئة المحيطة به حضاريا واجتماعيا وثقافيا، باعتباره مشروع ضخم يستلزم توفر مرافق عديدة.

خاتمة

لقد تزايدت أهمية مكانة الاستثمار والمرتبطة بالحضارة والرقى في منطق معيشة الإنسان، ذلك لتخطيط حياته كمرحلة أولى، ثم إدخال عنصر أهم وهو إرفاق هذا التخطيط بعنصر الرشادة والعقلانية لتعظيم الاستفادة من موارده الحالية والنادرة أو غير المتوفرة وتنميتها مستقبلا طلبا للرفاهية أكثر فأكثر.

فنجاح أي مشروع استثماري يرتبط بعنصر التخطيط الجيد ووضع أهداف وتوقعات واضحة ومحددة خلال كافة مراحل المشروع سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو الإنتاج الفعلي، وذلك نظرا لطبيعة البيئة التي ينشأ فيها المشروع والتي تتسم بالغموض وسرعة التغيير.

فدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع تساهم بشكل كبير في قليل عوامل اللاتأكد التي تتسم بها البيئة المستقبلية للمشروع، وتمنح مؤشرات ذات دلالة تمكن المستثمر من اتخاذ القرار السليم، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال دراسة الجدوى التي قامت بها كل من المؤسسة العمومية الاقتصادية لانجاز وتسيير أسواق الجملة (MAGROS) لانجاز مشروع سوق الجملة للخضر والفواكه، ومؤسسة اسيك الجزائر للاسمنت لانجاز مشروع الاسمنت بالجلفة.

فقد أثبتت دراسة الجدوى التي قامت بها كلا من المؤسستين عن قدرة المشروعين على تحقيق عوائد وأرباح معتبرة، بالإضافة إلى المنافع الاقتصادية الاجتماعية القومية التي ستترتب عنهما كخلق القيمة المضافة، وارتفاع الدخل والتشغيل، والحد من حجم الواردات، وتحقيق التنمية المحلية المتوازنة.

وبناء على ما تقدم من نتائج وملاحظات سنحاول فيما يلي تقديم بعض التوصيات والاقتراحات المتعلقة بالواقع الوطني حول هذا الموضوع، والتي يمكن حصرها في:

- إلزام جميع المشاريع الاستثمارية سواء كانت صغيرة أو كبيرة، وخاصة العمومية منها بضرورة القيام بدراسة جدوى دقيقة وموضوعية، تجنباً لهدر وإسراف المال العام في مشاريع غير مجدية.
- ترسيخ فكر وفلسفة دراسة الجدوى في نفوس المستثمرين والمقاولين لتصبح عنصر مهما من العناصر المكونة لثقافتهم المهنية.
- إنشاء هيئات وطنية ومحلية (مكاتب دراسات) مختصة في حصر ودراسة مختلف أنواع المخاطر، بحيث تكون قادرة على توفير تقديرات كمية لها وذلك بهدف تقديمها عند الطلب للمستثمرين المحليين والأجانب، الذين عادة ما يرفضون أو يترددون في التوجه إلى سوق الاستثمار الوطني بسبب غياب دراسات ذات مصداقية في هذا المجال.
- ضرورة إحداث تغييرات أساسية في منهج دراسة جدوى المشاريع الاقتصادية، يكون التقدير الكمي للمخاطر عنصراً أساسياً فيها، بحيث يعتمد قرار الاستثمار فيها على الموازنة بين المخاطرة والعائد المتوقع، وذلك من خلال تكوين الأفراد المكلفين بها على الطرق والأساليب الحديثة.

